



شبكة الرميّة

نشرت «الأخبار» (العدد 1771 بتاريخ 2012/7/31) مقالاً بعنوان «شبكة الرميّة كانت تخطط لإسقاط طائرة لليونيفيل»، ورد فيه ما مفاده أن أعضاء الشبكة الذين أوقفهم مديرية المخابرات بتاريخ 2012/7/28 في منطقة الرميّة - الشوف كانوا يخططون لإسقاط طوافة تابعة لليونيفيل خلال إقلاعها أو هبوطها في مهبط الرميّة الذي تستعمله القوات الدولية لغايات لوجستية. يهم قيادة الجيش أن توضح أنه لا صحة لهذه المعلومات، وتؤكد أن التحقيق ما زال جارياً. قيادة الجيش

احتفال القومي

ورد في «الأخبار» في خانة «ما قل ودل» (31 تموز 2012 ص 5 عدد 1771) خبر عن حفلة العشاء التي أقامتها منظمة الحزب السوري القومي الاجتماعي في ما يتعلق بعدد البطاقات المباعة ومشاركة العونيين فيها. يهم المنفذة أن توضح أن البطاقات المباعة اقتصرت على 685 بطاقة وعددها مواز لعدد الكراسي الموجودة في المطعم، كما أن المنفذة تؤكد أن التبار الوطني الحر لم تكن مشاركته مقتصر على النائب السابق كميل خوري فحسب، بل شارك في العشاء ممثل عن النائب نبيل نقولا وهيئة القضاء في المتن التي تمثلت بالسادة عبده لطيف وعبد عازار وعادل عون. فاقضى التوضيح.

منفذة المتن الشمالي في الحزب السوري القومي الاجتماعي ناظر الإذاعة والإعلام المحامي هشام الخوري حنا

ظهور الشوير

تعقيباً على المقال المنشور في عدد أول من أمس من الأخبار تحت عنوان: «نادي ممولي الجنرال: الله يسعدهم ولا ... يبعدهم»، أوضحت مصادر المجلس البلدي في شهور الشوير أن علاقة رئيس بلدية شهور الشوير الياس بو صعب بحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لاحقة لانطلاق الجامعة الأميركية في دبي، لا سابقة لها كما ورد في التقرير. أما مهرجانات شهور الشوير التي ورد أن بو صعب «لم يجد غير الرئيس ميشال سليمان ليرعاها»، فواضح بو صعب نفسه أن الرئيس يرعاها بغض النظر عن شخصه منذ أكثر من أربعين عاماً. وأشار إلى أن شكره رئيس الجمهورية على رعايته الاحتفال لم يتضمن أي إشادة بعظمة الرئيس كما ورد في المقال. ناهيك أن علاقته بالرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون وثيقة، فيما تقتصر علاقته بزوجته وزيرة الخارجية الأميركية الحالية هيلاري كلينتون على خمس دقائق التقاهم خلالها على هامش إحدى المناسبات.

تقرير

حكومة الرضا السياسي

تبتعد الحكومة عن مقاربة الملفات الشائكة، لا الأمن أولوية لديها، ولا الاعتصامات ولا ملف الكهرباء. تعمل فقط كي تستمر قائمة في انتظار تطورات الحدث السوري

هيام القصيفي

تعيش الحكومة رفاهاً سياسياً وديموقراطياً، وهي تناقش، لليوم الثاني على التوالي، قانون الانتخاب، وتستكمل في المقر الصيفي لرئاسة الجمهورية، الاثنان المقبل، عل هواء بيت الدين يحمل معه موافقة جنبلاتية على اقتراح النسبية. والحكومة على هذه الحال، تبدو كأنها تعيش ترف الممارسة السياسية الهادئة، فتناقش قانون الانتخاب كما في الدول المتطورة وكان الانتخابات حاصله حتماً. وتعد مشروع الموازنة وتمويل المحكمة الدولية من ضمنها، وسلسلة الرتب والرواتب، ويسافر أركانها ووزرائها لقضاء العطلة الصيفية بالتناوب، حتى لا يفقد النصاب. كل ذلك وعلى بعد كيلومترات قليلة من القصر الجمهوري، تدور أحداث مناقضة تماماً مع هدوء الجلسات الحكومية، من دون أن يكون للحكومة يد أو حتى إشارة صغيرة توحى بأنها تعرف ما يجري، ولو لم تتدخل لمعالجته. فإيقاع الحكومة مستمر من دون أي التباس ولا انقطاع في وتيرة العمل وتحضير الملفات المعيشية والحياتية والقانونية، منذ أن انتعشت بفعل

«التفاهم» بين مكوناتها الأساسية الذي أرسى قواعد تمضية الوقت في انتظار صفاء الأجواء السورية. وفي موازاة ذلك، تدور جملة أحداث تتفاقم حدتها وكان ثمة لبنانيين، واحد للسلطة بمكوناتها وآخر للشارع ومقتضيات القوى السياسية، معارضة وأكثرية. فلا يتدخل أحدهما بالآخر.

وفقاً لهذه الرؤية، تفاعلت قضية المياومين، منذ نحو ثلاثة أشهر. وما بدا منذ اللحظة الأولى أنه صراع شخصي بين الرئيس نبيه بري ورئيس كتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، ومعه الوزير المعني جبران باسيل، تحوّل مع الوقت إلى صراع عض أصابع طاول المؤسسات الرسمية، فيما تقف الحكومة منفردة. فالود الشخصي بين بري وعون مفقود (اختار بري النائب السابق جان عبيد لرئاسة الجمهورية بدلاً منه)، وهذا أمر بات يعرفه القاصي والداني، ومحاولة عون تثبیت وجهة نظره المؤسساتية، والتي يتهم بري بالعبث بها، باتت أيضاً معروفة. لكن عون الذي يدفع ثمن أعيام طويلة من الاهتراء في المؤسسات الرسمية وأخطاء الحكومات السابقة خلال عهد الوصاية السورية وما بعدها، حوّل بإصراره على تولّي الكهرباء والاتصالات، كحقيقتين خدميتين حساستين، موقعه وكتلته إلى حلبة تستهدف كل يوم، وتذبح على مذبح المعارضة والأكثرية على السواء. فالناس يريدون الكهرباء ولو دخل إلى المؤسسة ألف عامل مياوم من دون وجه حق، وهم يريدون خدمات إنترنت سريعة واتصالات خلوية بكلفة أقل، ولو كان المدير العام لـ «أوجيرو» عبد المنعم بوسف «مغتصباً للسلطة» بحسب التعبير العوني.

وبين المعارك في ملف الكهرباء والاتصالات، هناك من يقف منفرداً، هو الحكومة نفسها، والسلطة برئيسها ورئيس وزرائها، بعدما ترك ملف المياومين و«احتلالهم» مبنى المؤسسة، بحسب وزير الطاقة، والتلويح بانقطاع الكهرباء، من دون تدخل مباشر ولو محاولة بسيطة لراب الصدع، بين طرفين أساسيين.

لا بل إن الملف لم يترك للمعالجة مع الوزير المختص والمياومين، بل بين أطراف حزبية. وكان الكهرباء ليست قطاعاً عاماً، بل هي ملف من ضمن ملفات ورقة التفاهم أو التحضير لائتلافات انتخابية. وظهر جلياً أن ثمة مستفيدين من داخل السلطة في ترك الأمور تصل إلى هذا النوع من المواجهة. فثمة من يريد حرق عون

ناي بالنفس عن أحداث سوريا وعن الهموم الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (أرشيف - مروان طحطح)

تقرير

مجلس الوزراء «بدو يشيك الزير من البير»

مر عامٌ وأكثر على حكومة الرئيس نجيب ميقاتي. أخبار اليوم لا توحى بالخير. فالحكومة تريض على بركان دائم، وبدل أن تحقّق شيئاً واحداً مما وعدت به، شغلها الآن

فراس الشوفي

في جردة حساب، لا خانة يستطيع القيمين على الحكومة الحالية تسجيل نجاحاتهم أو انجازاتهم فيها. في النأي بالنفس عن الأزمة السورية، تنأى الحكومة بنفسها في بيانها الوزاري، وعن منطقة عازلة بالفعل لا بالقول تشكلت في الشمال كقاعدة خلفية للسلاح ومسلحي المعارضة السورية. في الأمن والاستقرار، تنام البلاد على طرفاتٍ مقطعة وإطاراتٍ محروقة، وتستفيق على أحمدة الأسير وصول ويجول في عاصمة الجنوب كمن يستجم في حديقة بيته الخلفية. في الانماء وتسيير عجلة الدولة تطول الألائحة، تبدأ في الكهرباء ولا تنتهي

بالتعيينات وغلاء الأسعار والأزمات المعيشية اليومية. أكثر من ذلك، كل ماخذ 8 آذار وعون على حكومة سعد الحريري بقيت على حالها: بقي أشرف ريفي مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي، بقي سعيد ميرزا حتى اللحظة الأخيرة في منصبه، وأخذت المحكمة الدولية قسطها من خزينة الدولة. يعنص عمّال محسوبون بأكثرتهم على الرئيس نبيه بري داخل مؤسسة الكهرباء، ثم يعنص التيار الوطني الحر للدفاع عن الشركة «ورد كيد المعتدين». يستمر الاعتصام الأول، ثم تقطع الكهرباء. مهلاً، من ستقنع الأكثرية بتماسكها وحكومتها؟ النائب ميشال عون يهاجمها بعد كل اجتماع لتكتل التغيير والإصلاح كما لو أنه قائد المعارضة، فيما يتندر الوزير علي حسن خليل، وهو أحد صانعيها، بالقول: «عندنا اجتماع لمجلس الوزراء، وبدنا نشيل الزير من البير». خليل، وقبل مدة، صعد منبراً في مناسبة اجتماعية في الجنوب، فلم يجد ليخاطب الناس غير مهاجمة الحكومة. لا يكفي أن يبدي الأكثريون حرصهم على الحكومة في مجالسهم وإعلامهم. قضية المياومين وجباة الإجراء في شركة كهرباء لبنان تُظهر قوى الأكثرية بهشاشة مفرطة: مجموعة من الأحزاب لا تتفق على شيء سوى على

السلطة، أي سلطة؟ لا يهّم أي سلطة إلا سلطة تيار المستقبل. فشلت قوى 8 آذار في اختبار الحكومة. حين كان هؤلاء في صفوف المعارضة، كانت «عورتهم» مخفية. لم يكن جمهور حركة أمل الذي حمل رايات التيار الوطني الحر بعد ورقة التفاهم بين التيار وحزب الله يعرف أن الكيمياء بين عون وبزري مفقودة إلى هذا الحد. وجمهور التيار الذي تجاوز صور الماضي النمطية وانتقل مع الجنرال إلى احتضان المقاومة على علم بأن قضية كفضية المياومين قد تسمح لمناصري القوات اللبنانية بالشتمات به وبحلفائه. لو يقول الأكثريون الحقيقة التي يهمسون بها في مجالسهم، «لريحوا وارتاحوا»: هذه الحكومة لن تستطيع فعل شيء سوى تأخير الصدام. حين يُسأل أهل الحكومة عن خيبتهم، يجدون ألف سبب وسبب: أزماتنا الحالية ورنناها من تراث الرئيس رفيق الحريري وحكومات ابنه ثم الرئيس فؤاد السنيورة، فالكهرباء على سبيل المثال، «أزمة قديمة ليست من مسؤوليّة جبران باسيل». ليس بزري وحده من يرى «الحكومة شرّاً لا بدّ منه». حزب الله وعون وميقاتي وخلفهم رئيس الجمهورية ميشال سليمان يقولون إن الحكومة إذا رحلت لا بديل عنها غير الفوضى.

وبالتالي، الحفاظ عليها واجب «كرمي لعيون لبنان». يظهر النائب وليد جنبلاط مغزداً خارج السرب. يدرك مدى حاجة الأكثرية إليه. من دونه لا حكومة ولا من يحكمون. وإذا كان من طرف على الأكثرين الجدد مراعاته، فهو جنبلاط. هموم الأكثرية اليوم لا تعنيه، هو مشغول اليوم بمراسلة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز لتحديد موعد الزيارة الموعودة. وما يقوله سياسيون من 8 آذار، إن جنبلاط «قدّم حججاً لاقتناع السعوديين قبل فترة بضرورة بقاء الحكومة، لأن الظرف اللبناني لا يحتتمل»، وهو لا يزال مقتنعاً حتى اللحظة بهذه الظروف. يتهّم العونيون ميقاتي بعرقلة مشاريعهم. لا يخفي مصدر «وسطي» رغبة دفينية عند ميقاتي بالخروج من الحكومة. ينتقد المصدر أداء قوى الأكثرية: «الكل يعمل لتحسين وضعه في الانتخابات المقبلة، عدا ميقاتي وحزب الله؛ ميقاتي يخسر من رصيده الشخصي، وحزب الله يهّمه الاستقرار». هذا لا علاقة له بما قاله ميقاتي قبل أيام عن «الحكومة الاستثنائية». «نحن نحتاج كل يوم إلى حكومة استثنائية»، يقول المصدر مضيفاً أن ميقاتي وضع شرطاً لاغياً في الجملة نفسها، «لبنان لا يحتمل الاهتزاز الآن في ظل الوضع السوري،